www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة |السنة العاشرة| 1 أيار 2023

زيتون

العدد :280

تضامن في الشمال السوري مع اللاجئين السوريين في لبنان

جامعة إدلب توقع مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي مع مؤسسة نوفال غلوبال الأسترالية

أعلنت جامعة إدلب عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي مع مؤسسة نوفال غلوبال الأسترالية، بهدف تعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي بين المؤسستين.

وقال رئيس جامعة إدلب الدكتور أحمد أبو حجر عبر معرفات الجامعة الرسمية اليوم الخميس، إن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها أمس الأربعاء مع مؤسسة نوفال غلوبال الأسترالية (NGCEF)، تغطي مجموعة من المبادرات، بما في ذلك الدراسات المشتركة من قبل الأكاديميين والفنيين، وتبادل المواد في التعليم والبحث، والمنشورات والمعلومات الأكاديمية، والبحث والنشر المشترك، والتسويق والترويج المشترك لكلتا المؤسستين.

كما تغطي التنظيم المشترك للمؤتمرات والندوات أو الاجتماعات الأكاديمية الأخرى، والتنظيم المشترك للتدريب التقني أو البرامج الإدارية، والتطوير المشترك وتبادل المنح الدراسية وخطط التدريس المتبادل.

وأشار "أبو حجر" إلى أن توقيع المذكرة يعد علامة فارقة مهمة للمؤسستين اللتين تسعيان إلى تعزيز قدراتهما الأكاديمية والبحثية وتعميق مشاركتهما مع المجتمع الأكاديمي العالمي.

يذكر أن مؤسسة نوفال غلوبال (NGCEF) هي مؤسسة أكاديمية تقع في نيو ساوث ويلز بأستراليا، وتدعم البحث العلمي والأنشطة الأكاديمية، وتساعد العلماء والباحثين والأكاديميين.

وتأسست جامعة إدلب في العام ٢٠١٥، وتتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العملي في حكومة الإنقاذ، وتضم الجامعة ١٤ كلية و٥ معاهد وتستوعب قرابة ١٥ ألف طالب سنويا من مختلف التخصصات.

"تحرير الشام" تُمهل "فيلق الشام" ثلاثة أيام للافراغ مقراته في كفرتخاريم غربي ادلب

أعطت "هيئة تحرير الشام" التي تسيطر على محافظة إدلب وقسم من ريف حلب الغربي، أحد الألوية التابعة لفصيل "فيلق الشام"، مهلة مدتها بضعة أيام، من أجل إفراغ مقراته، وذلك عقب مضايقات عدة واعتقالات طالت عناصر من الفصيل المذكور شمال غرب إدلب.

وقال مصدر خاص، إن "هيئة تحرير الشام" أبلغت قيادة "لواء هنانو" أحد أكبر المكونات العسكرية في "فيلق الشام"، بإفراغ جميع مقراته في مدينة كفر تخاريم، والخروج منها خلال مدة قصيرة جداً.

وبيّن المصدر أن "مهلة تحرير الشام لإفراغ مقرات هنانو، هي نهاية شهر نيسان الحالي"، مضيفا أن المقرات هي مبنى حكومي وكتيبة عسكرية، يمنع أن يستخدمها أحد، فيما يحق فقط لتحرير الشام استخدام أي دائرة أو مركز حكومي، تحت وصاية حكومة الإنقاذ التابعة لها.

ولفت المصدر إلى أن "المقرات المطلوبة من "هنانو" هي مقر شعبة "حزب البعث" سابقاً، و"كتيبة الدفاع الجوي" على أطراف كفر تخاريم، والتي كانت ثكنة عسكرية لقوات النظام سابقاً، وتحررتا على يد "هنانو" مطلع الثورة السورية".

وأشار المصدر إلى أن "تحرير الشام" ضغطت على "هنانو" بعد سيطرتها على مدينة كفرتخاريم قبل ثلاث سنوات، لتسليم المباني والمقرات والدوائر، التي كان يسيطر عليها، وهي مقرات لنظام الاسد سابقاً واستلمت جميع تلك المقرات.

وبعد تسليم "هنانو" لمعظم المباني والدوائر التي كانت تحت سيطرته لتحرير الشام، جرى اتفاق أن يبقى مقر شعبة الحزب بعهدة "هنانو"، واعترفت به الهيئة كمقر عسكري للفصيل، إضافة لكتيبة الدفاع الجوي، وسمحت للفصيل بالبقاء ضمنها إلا أنها اليوم نقضت هذا الاتفاق وطالبت باستلام تلك المقار.

وجاء هذا الطلب من "تحرير الشام"، بحسب المصدر، عقب عمليتي اعتقال، الأولى طالت عنصرا يعمل في المكتب الأمني ضمن "لواء هنانو"، قبل نحو ٢٠ يوما وهو "عبد الصمد عبد الصمد"، وتبعها اعتقال عنصر من المكتب الأمني لذات الفصيل بعد ١٠ أيام اسمه "بشار كحيل"، ومصير العنصرين مجهول حتى الآن، ولم توجه لهما أي تهم واضحة.

ويعد "لواء هنانو" أكبر مكون عسكري تابع لفيلق الشام، وتأسس مطلع عام ٢٠١٢، وشارك في معظم المعارك التي دارت بين قوات النظام وفصائل المعارضة، في جميع المناطق السورية وقدم المئات من القتلى ضمن تلك المعارك، وليس له أي نشاط او تدخل في الشؤون المدنية في المنطقة التي يسيطر عليها.

مشايخ وعلماء اعزاز يحذرون من مخطط هيئة تحر ير الـشـام للسيطرة على ريف حلب

حذرت مجموعة من مشايخ وعلماء مدينة اعزاز بريف حلب الشمالي، من مخطط هيئة تحر ير الـ ـشـ ـام وزعيمها الجولاني، للسيطرة على مناطق ريف حلب.

وأصدر أهل العلم في مدينة اعزاز وريفها تسجيلا مصورا أمس السبت جاء فيه: "لقد تواتر لدينا عزم هيئة تحرير الشام على خلط الأوراق في ريف حلب الشمالي من خلال التنسيق مع بعض الجماعات المقاتلة في الريف الشمالي من أجل السيطرة على المنطقة".

وأكد مشايخ وعلماء اعزاز رفضهم سيطرة الهيئة على المنطقة تحت أي ذريعة، وتجريم التعاون والتواصل مع الهيئة من أي جهة كانت بقصد تمكينها من السيطرة على ريف حلب الشمالي واعتباره كبيرة من الكبائر وخيانة للثورة، لما يترتب عليه من مفاسد خطيرة وسفك للدماء البريئة من أجل مصالح شخصية.

وناشد البيان الثوار والأحرار في منطقة اعزاز بالحفاظ على الثورة وتضحيات الشعب السوري الثائر.

وشهدت مدينة اعزاز في ٤ نيسان الحالي، اشتباكات عنيفة بين فصائل من الفيلق الثالث في الجيش الوطني وكتيبة زيد حسانو التابعة لتجمع الشهباء المقرب من هيئة تحرير الشام، بعد اعتداء الأخيرة على أهالي بلدة حيان في مخيم ملهم في قرية نيارة بالقرب من مدينة اعزاز.

وامتدت الاشتباكات إلى داخل مدينة اعزاز، واستهدف عناصر زيد حسانو سيارة عسكرية تابعة للواء عاصفة الشمال ما أدى لمقتل اثنين من عنصرين اللواء.

يذكر أن ثلاثة فصائل عسكرية متحالفة مع هيئة تحرير الشام شمالي حلب أعلنت في الثاني من شباط الماضي اندماجها في تشكيل عسكري جديد تحت اسم "تجمع الشهباء".

واعتبر ناشطون حينها أن الإعلان عن "تجمع الشهباء" يمنح نفوذا جديدا لهيئة تحرير الشام في مناطق سيطرة الجيش الوطني.

وأكدوا أن هذا التشكيل لا يمت بأي صلة للثورة، بل محاولة من الجولاني وحلفائه لشق صفوف الثورة بعد أن عجز عن إنهاء الفيلق الثالث التابع للجيش الوطني بالقتال.

عملية أمنية تركية تستهدف قياديا من تنظيم داعـ ـش في جنديرس

نفذت القوات التركية بالاشتراك مع الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني فجر أمس السبت، عملية أمنية استهدفت قياديا من تنظيم داعـ ـش في إحدى القرى التابعة لناحية جنديرس بريف عفرين شمالي حلب.

وذكرت مصادر إعلامية، أن القوات التركية مدعومة بعناصر من الشرطة العسكرية وطائرات استطلاع، داهمت فجر أمس منزلا يتحصن فيه قيادي من تنظيم داعش وعدد من عناصر التنظيم على أطراف قرية مسكنة التابعة لناحية جنديرس.

وأسفرت العملية عن تفجير القيادي نفسه بواسطة حزام ناسف كان يرتديه، بعد محاصرته في المنزل ورفضه تسليم نفسه.

وأشارت المصادر إلى أن القوات الأمنية والشرطة العسكرية فرضت طوقا أمنيا مشددا حول المنزل، دون معرفة عدد القتلى خلال العملية.

وفي ٢٦ كانون الثاني الماضي، أعلنت السلطات المحلية في مدينة الباب بريف حلب الشرقي وولاية غازي عنتاب التركية، عن اعتقال ١٦ متهما بانتمائهم إلى تنظيم داعش بينهم قاضي، والعثور على أسلحة ومعدات رقمية في أماكن سكن المتهمين.

احتجاجات على حفر خنادق محاذية للحدود التركية في رأس العين

خرج أهالي قرى بريف رأس العين شمالي الحسكة يوم أمس الأحد، باحتجاجات لليوم الثاني على التوالي على حفر خنادق في الأراضي الزراعية المحاذية للحدود التركية في مناطق نبع السلام.

وتجمع أهالي قرى الراوية والعزيزة والدهماء بريف رأس العين، احتجاجا على قيام الجيش التركي بحفر خندق بين قريتي العدوانية والعزيزة يبعد مسافة ٣٠٠ متر عن الجدار الحدودي، ضمن أراضيهم الزراعية.

واتهم الأهالي الجيش التركي بالاستيلاء على هذه الأراضي واعتبارها مناطق حدودية محرمة يمنع الدخول إليها، مبررة أن حفر الخندق هدفه إيقاف عمليات تهريب البشر إلى داخل الأراضي التركية.

وأظهرت تسجيلات مصورة قيام الأهالي بمهاجمة آليات الجيش التركي ورشقها بالحجارة لمنع إتمام عملية حفر الخندق.

وتدخلت مجموعات من أحرار الشرقية وفرقة السلطان مراد التابعة للجيش الوطني، لإجبار الأهالي على مغادرة منطقة عمليات الحفر بالقوة.

وفي ١٤ نيسان الحالي، أصدرت وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة، تعميما يقضي بإنشاء منطقة عسكرية محظورة بعمق ٣٠٠ متر في مناطق نبع السلام شمال شرقي سوريا، على خطوط التماس مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في مدينتي رأس العين شمال الحسكة وتل أبيض شمال الرقة.

وطالبت وزارة الدفاع من فصائل الجيش الوطني إقامة المنطقة المحظورة بدءا من الخط الحدودي وعلى امتداد جميع الأرياف الواقعة على طول الحدود في منطقة نبع السلام.

واستثنى التعميم، القرى والأحياء السكنية لمدينتي تل أبيض ورأس العين، التي تقع داخل هذه المنطقة.

وأوضحت الوزارة أن مهام الحفاظ على الأمن ضمن المنطقة العسكرية المحظورة يقع على عاتق الشرطة العسكرية.

وأشار إلى إمكانية منح المزارعين تصريحا خاصا للدخول إلى هذه المنطقة من قبل المجالس المحلية المعنية، بهدف متابعة الأعمال في الأراضي الزراعية.

الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على ٣٣ فردا وكيانا على صلة بنظام الأسد وتجارة المخدرات

فرض الاتحاد الأوروبي اليوم الاثنين، عقوبات جديدة على ٢٥ فردا وثمانية كيانات بينهم ثلاثة من أبناء عم بشار الأسد، مسؤولين عن تجارة المخدرات والقمع وانتهاك حقوق الإنسان في سوريا، وأخرى تتعلق بصفقات اقتصادية مع روسيا.

وذكر الاتحاد الأوروبي في بيان، أن حزمة العقوبات تشمل مسؤولين من النظام السوري متورطين في تهريب المخدرات على نطاق واسع، وعقوبات ضد مسؤولين عن قمع وانتهاك حقوق الإنسان في سوريا، وعقوبات تتعلق بصفقات اقتصادية مع روسيا يعتبرها الاتحاد "مضرة" بالشعب السوري.

وأضاف البيان، أن العقوبات تستهدف ضباطا عسكريين متورطين في مذبحة التضامن في ١٦ نيسان ٢٠١٣، والفرقة الرابعة في جيش النظام والتي يقودها ماهر الأسد لمسؤوليتها عن القمع العنيف الذي يمارس على السوريين.

وأشار البيان إلى أن النظام السوري تحول إلى لاعب مركزي في إنتاج الكبتاغون والاتجار به، وأن أفراد عائلة الأسد يلعبون دورا رئيسا في تجارة الكبتاغون.

وشملت العقوبات ثمانية كيانات هي الفرقة الرابعة، شركة "نبتونوس" المحدودة المسؤولية، مؤسسة "العرين"، شركة "ستروي ترانس غاز"، الشركة العامة للفوسفات والمناجم، شركة "الجبل" لخدمات الحماية والحراسة، شركة "القلعة" للحماية والحراسة الأمنية، شركة "أمان" للحماية والحراسة الأمنية.

كما شملت مرتكب مجزرة التضامن أمجد اليوسف، وأبناء عم بشار وسيم بديع الأسد، سامر كمال الأسد، مضر رفعت الأسد وتاجر المخدرات اللبناني نوح زعيتر.

بالإضافة إلى محمد شاليش، وسيم المسالمة، عامرتيسير خيتي، عبد اللطيف حميدة، طاهر الكيالي، عماد أبو زريق، مصطفى المسالمة، حسن محمد دقو، جهاد بركات، راجي فلحوط، محمد عبدو أسعد، سامر الدبس، علي نجيب إبراهيم، جمال إسماعيل، جمال الخطيب، فادي صقر، أحمد علي طاهر، أمجد يوسف، أسامة رمضان، علي مهنا سليمان.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا، قد فرضت في ٢٨ آذار الفائت، عقوبات على أشخاص مرتبطين بعمليات تهريب وتجارة المخدرات في سوريا، بينهم أقرباء رأس النظام السوري بشار الأسد.

"الجولاني" يستبعد الحل السياسي بسوريا ويُشير إلى الحل العسكري

استبعد القائد العام لـ"هيئة تحرير الشام"، صاحبة النفوذ العسكري في إدلب، "أبو محمد الجولاني"، الوصول إلى حالة توافق سياسي في سوريا في المنظورين القريب والبعيد، مشيرًا إلى أن الاعتماد على الحل العسكري هو الأساس.

وقال "الجولاني"، إن التوافق والحل السياسي للحالة السورية، متعذر في المنظورين القريب والبعيد، لأن هناك عدة دول تتدخل في الشأن السوري، سواء من جهة النظام و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والثورة السورية.

وذكر خلال تسجيل مصور نشرته حكومة "الإنقاذ" في ٢٥ من نيسان الحالي، أن كل هذه الدول تتعارض مصالحها مع بعض، ولا تكتمل مصلحة كل دولة إلا على حساب مصلحة دولة أخرى، لذلك اعتبر أن الحالة التوافقية متعذرة.

وقال "الجولاني" إن الاعتماد على الحل العسكري هو الاعتماد الأساسي، و"كان خيار الثورة من البداية وسيبقى حتى تحقيق الانتصار في دمشق".

وظهر "الجولاني" في التسجيل مجتمعًا مع رئيس حكومة "الإنقاذ" ووزراء فيها، ورئيس "مجلس الشورى العام"، ووجهاء وكوادر عاملة في المنطقة، في معايدة بمناسبة عيد الفطر وفق عنوان التسجيل.

وتحدّث "الجولاني" عن أن الحالة اليوم هي "العصر الذهبي للثورة السورية"، وهي المرة الأولى التي "تجتمع فيها القوى المدنية والعسكرية على قلب واحد، تجابه النظام وتعمل على البناء"، وأن الثورة وصلت إلى مكتسبات، وبنت نموذجًا في بقعة جغرافية يمكن الاعتماد عليه في الأيام المقبلة، حسب قوله.

وعن محاولة إعادة تعويم النظام مؤخرًا، لفت قائد "تحرير الشام" إلى أن الثورة حين بدأت لم يكن النظام معزولًا، ولم تكن الثورة تملك سوى القوى الشعبية التي تخرج في المظاهرات، واستطاعت أن توصل النظام إلى عزلة دولية، وتنهك قوته العسكرية والأمنية.

ويترافق أي ظهور لـ"الجولاني" بحديث عن "الثورة" و"المكاسب" التي حققتها "تحرير الشام" بإنشاء بيئة مدنية إلى جانب قوة عسكرية، وأن "الهيئة" مستعدة للمعركة، لكن حين يحين الوقت.

رئيس حكومة «الإنقاذ» علي كده و القائد العام لـ«هيئة تحرير الشام» أبو محمد الجولاني ورئيس «مجلس الشورى العام» مصطفى موسى خلال اجتماع مع وجهاء وكوادر عاملة في الشمال السوري- ٢٥ من نيسان ٢٠٢٣ (حكومة الإنقاذ)

رئيس حكومة "الإنقاذ" علي كده و القائد العام لـ"هيئة تحرير الشام" أبو محمد الجولاني ورئيس "مجلس الشورى العام" مصطفى موسى خلال اجتماع مع وجهاء وكوادر عاملة في الشمال السوري- ٢٥ من نيسان ٢٠٢٣ (حكومة الإنقاذ)

وفي كانون الثاني الماضي، اعتبر قائد "تحرير الشام" أن "المشروع الثوري في إدلب حدث استثنائي"، يملك قوة عسكرية وشعبية موحدة مع بعضها وهو حدث لا يتكرر كل ٥٠ أو ١٠٠ سنة، وأن مصير أهل سوريا مرتبط بقرارات تؤخذ في مناطق سيطرة "تحرير الشام" ومصير أهل السنّة في محيط سوريا أيضًا، على حد قوله.

ويتزامن حديث "الجولاني" مع حديث عن مبادرة عربية لإيجاد حل سياسي في سوريا، حركتها اجتماعات عربية مغلقة، وانضمام دول عربية أخرى إلى ركب المطبّعين، أبرزها السعودية.

ولا يزال الحديث عن تقارب تركي مع النظام السوري في مرحلة شد وجذب تؤجله تصريحات وتقربه أخرى، أحدث ما جرى في هذا الصدد، عقد اجتماع على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات لكل من النظام وروسيا وتركيا وإيران في ٢٥ من نيسان الحالي.

روسيا تتوعّد بعدم تجديد آلية إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى في تموز

لوّح مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة "فاسيلي نيبينزيا"، أمس الجمعة ٢٨ أبريل/نيسان، بتعطيل آلية إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى، خلال شهر تموز القادم.

وقال "نيبينزيا" خلال لقاء صحفي، إن "المعابر المخصّصة لإدخال المساعدات عبر الحدود التركية- السورية، تستخدم لأغراض أخرى غير متعلقة بالوضع الإنساني"، واصفا الآلية بأنها "استنفذت قدرات الأمم المتحدة"، وفق قوله.

ولفت المندوب الروسي إلى أن "الوضع يبدو كأن التصريحات التي منحتها دمشق، لاستخدام نقطتي عبور إضافيتين خلال ٣ أشهر، قلّصت إلى الصفر رغبة الأمم المتحدة، في رفع القيود عن نقل المساعدات عبر خطوط التماس".

وتعود الآلية الأممية في سوريا إلى العام ٢٠١٤، وتسمح بموجبها بدخول مساعدات إنسانية عبر معبر باب الهوى، على الحدود السورية – التركية لملايين السكان في شمال غرب البلاد.

وفي العاشر من كانون الثاني الماضي، مدّد مجلس الأمن الدولي عمل آلية نقل المساعدات الإنسانية إلى سوريا، عبر معبر باب الهوى الحدودي، لمدة ٦ أشهر أخرى تنتهي في تموز القادم.

نتائج الاجتماع الرباعي بين وزراء دفاع ورؤساء استخبارات تركيا ونظام الأسد في موسكو

عقد وزراء دفاع ورؤساء استخبارات تركيا وروسيا وإيران ونظام الأسد اليوم الثلاثاء، اجتماعا رباعيا في موسكو، لبحث تطبيع العلاقات بين تركيا والنظام السوري.

وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان، إن وزراء دفاع روسيا وتركيا وإيران وسوريا، عقدوا اليوم محادثات رباعية في موسكو، بحثوا خلاله سبل تعزيز الأمن في سوريا وتطبيع العلاقات السورية التركية، وأكدوا رغبتهم في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وضرورة تكثيف الجهود من أجل عودة اللاجئين السوريين سريعا إلى بلادهم.

وأضاف البيان، تم التأكيد على ضرورة مواجهة التهديدات الإرهابية ومحاربة التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة في سوريا، ومواصلة الحوار بين الأطراف من أجل تعزيز استقرار الوضع في سوريا والمنطقة.

وأشار البيان إلى أن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو عقد اجتماعات ثنائية مع نظرائه التركي والإيراني والسوري، تم خلالها بحث القضايا الخاصة بالتعاون الثنائي، بالإضافة إلى مختلف جوانب ضمان الأمن العالمي والإقليمي.

من جانبها، قالت وزارة الدفاع التركية في بيان لها، إن المحادثات كانت بناءة، وناقشت الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها في مجال تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق.

وأكد أطراف الاجتماع الرباعي على أهمية وحدة الأراضي السورية، وسبل مكافحة كافة التنظيمات الإرهابية والمجموعات المتطرفة على الأراضي السورية.

وأضافت الوزارة، أن الاجتماع تناول أيضا سبل تكثيف الجهود لإعادة اللاجئين السوريين إلى أراضيهم.

ونقلت وكالة "سانا" عن وزارة الدفاع التابعة للنظام السوري، أن الاجتماع ناقش انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية وتطبيق الاتفاق الخاص بالطريق الدولي المعروف باسم M٤.

جريدة "الوطن" الموالية نقلت عن مصدر في النظام، أنه لا صحة للبيان الذي نشرته وزارة الدفاع التركية والذي يتحدث عن خطوات ملموسة تتعلق بتطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا.

وأضاف، أن ما حصل في الاجتماع الرباعي كان البحث في آلية انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية ولم يتطرق الاجتماع إلى أية خطوات للتطبيع بين البلدين.

وأشار المصدر إلى أن انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية هو أول مسألة يجب أن يتم حسمها في مباحثات التطبيع، مؤكدا أن التطبيع أو العلاقة الطبيعية مع أنقرة، لن يكون دون انسحاب القوات التركية من سوريا.

ويوم أمس، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إنه يجري العمل على تحديد موعد للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورأس النظام السوري بشار الأسد، وقد يكون مطلع أيار المقبل قبل الانتخابات في تركيا.

"الائتلاف": لا يمكن عودة اللاجئين السوريين دون رحيل الأسد

قال الائتلاف الوطني السوري، إن عودة اللاجئين منوطة برحيل نظام الأسد بشكل أساسي، إذ لا يمكن عودة أي لاجئ إلى مناطق سيطرة النظام، التي ما تزال تغص "بمسالخها البشرية" بالأبرياء بسبب مطالبتهم بالحرية.

وأضاف أن نظام الأسد هو من استجلب واستنبت الميليشيات الإرهابية والطائفية والانفصالية في سوريا، ويرعى أكثر من سبعين ميليشيا منها.

وأكد أن نظام الأسد هو من جيّر مؤسسات الدولة لصالح حربه الوحشية على الشعب السوري، وجعل منها أدوات للقمع والتنكيل، وجعل من الملاعب ثكنات، ومن المدارس معتقلات، ومن المشافي مسالخ للقتل والتصفية.

وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه سوريا وشعبها، باتخاذ موقف حاسم من النظام الذي خرق كل الأعراف والقوانين الدولية، وارتكب كل الموبقات بحق الشعب السوري، وبحق المنطقة والعالم، عندما جعل من أماكن سيطرته بؤرة عالمية لإنتاج وتوزيع المخدرات.

الاتحاد الأوروبي يساهم بـ خمسة ملايين يورو للأسر المتضررة من الزلزال في سوريا

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بيانا، أمس الخميس قالت فيه، إن الاتحاد الأوروبي ساهم بمبلغ خمسة ملايين يورو للأسر المتضررة من الزلزال المدمر الذي حدث في ٦ شباط الماضي.

وتعتبر المساعدات النقدية أكثر كفاءة من غيرها من المساعدات إذ تتيح للعائلات اختيار كيفية إنفاقها وفقا لاحتياجاتها حسب ما أكد المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات، جانيز لينارتيتش وأضاف، أن الأطفال السوريين يحتاجون إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى.

وبحسب البيان، سيساعد تمويل الاتحاد الأوروبي للمنظمة بتوسيع برامج المساعدة النقدية الخاصة بها من خلال زيادة المبالغ النقدية للمستفيدين الحاليين والمساعدات النقدية للمستفيدين الجدد.

وادعى بشار الأسد في لقاء له مع قناة "روسيا اليوم" في ١٦ من آذار الماضي، الخسائر المادية التي تسبب بها الزلزال تفوق الـ ٥٠ مليار دولار أمريكي، في الوقت الذي نبه ناشطون من وضع نظام الأسد خسائر ما دمره جيش نظام الأسد في عداد خسائر الزلزال.

الدفاع المدني يُعيد تدوير أنقاض الزلزال في شمال غربي سوريا

يعمل الدّفاع المدني السوري على إعادة تأهيل أنقاض الزلزال المُدمّر الذي ضرب منطقة شمال غربي سوريا وجنوبي تركيا في السادس في شهر شباط الماضي.

وقال الدفاع في منشورٍ عبر "فيسبوك"، اليوم السّبت، إنّ فرقه تواصل أعمال ترحيل أنقاض الزلزال وإعادة تدويرها للاستفادة منها في بعض المناطق.

وأوضح، أنّ إعادة تدوير الأنقاض تُساعد في فرش الطرقات ببعض المناطق المتضرّرة من الزلزال.

وذكر الدفاع في منشوره، أنّ أنقاض الأبنيّة ساعدت حتّى الآن في فرش طريق زراعي في قرية بسنيا بريف إدلب الغربي، بطول ١٥٠ متراً وذلك لتخديم أكثر من ١٠٠ أرض زراعيّة وأكثر من ١٠ عوائل.

كما عملت فرق الدفاع المدني على فرش طريق مخيّم للنازحين في قرية "عريبا" غربي إدلب، وذلك بطول ١٥٠ متراً ولتخديم ٢٠٠ عائلة، إضافةً إلى فتح طريق إلى مشفى مدينة حارم العام.

يُذكر أنّ منطقة شمال غربي سوريا تعرّضت في ٦ شباط لزلزال مدمّر، أسفر عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى، إضافةً إلى خسائر ماديّة قُدّرت بالمليارات، طالت الأبنيّة السكنيّة، والمرافق العامّة والخاصة.

تراجع كبير بقيمة الليرتين السورية والتركية أمام الدولار

تراجع سعر الصرف الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الأجنبية، في افتتاح تعاملات اليوم السبت.

وبلغ سعر الصرف الليرة السورية أمام الدولار الواحد في دمشق ٨٠٥٠ ليرة سورية مبيع، و٧٩٧٥ ليرة شراء، و٨١٠٠ ليرة مبيع، و٨٠٢٥ ليرة شراء في حلب.

وفي إدلب، بلغ سعر الصرف ٨١٣٠ ليرة سورية مبيع، و٨٠٨٠ ليرة شراء، فيما سجل سعر صرف الليرة السورية مقابل الليرة التركية ٤١٨ ليرة مبيع، و٤١٤ ليرة شراء، وسعر الغرام الواحد للذهب من عيار ٢١ قيراطا ٥٧,٧٥ دولار.

وتوقع خبراء اقتصاديون أن يتدهور سعر صرف الليرة السورية خلال أشهر قليلة إلى ١٠ آلاف ليرة مقابل الدولار.

وقال الخبراء، إن التدهور الجديد لليرة السورية إلى أكثر من ثمانية آلاف مقابل الدولار، يرجع إلى استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية وعجز نظام الأسد عن السيطرة على سوق الصرف، إضافة إلى تراجع احتياطي المصرف المركزي من نحو ٢٠ مليار دولار إلى الصفر خلال السنوات الماضية، بحسب صحيفة الشرق الأوسط.

وتواصل الليرة التركية تراجعها مقابل الدولار الأميركي خلال التعاملات المالية في أسواق المناطق المحررة شمال سوريا اليوم السبت، بعد تحسن سعر صرفها ليوم واحد عقب قرار البنك المركزي التركي تثبيت سعر الفائدة عند ٨,٥٪.

وبلغ سعر صرف الليرة التركية في أسواق إدلب ٢٠,٢٥ مبيع و٢٠,٤٥ شراء.

وسجل الدولار الأمريكي، سعر ١٩,٤٤ ليرة تركية مقابل الدولار الواحد، و٢١,٤٢ ليرة مقابل اليورو، بحسب موقع "Döviz" المتخصص بأسعار الليرة التركية والعملات الأجنبية.

مظاهرات في شمال سوريا دعماً للاجئين السوريين في لبنان

شهدت مدينة اعزاز شمالي حلب مظاهرة نظمها ناشطون دعمًا للاجئين السوريين المقيمين في لبنان، وسط تزايد الانتهاكات التي يواجهها السوريين على الأراضي اللبنانية، كما خرجت مظاهرات عدة في مدينة ادلب وبعض مدن ريف حلب الشمالي كالباب ومارع وأخترين.

وأفاد ناشطون أن العشرات من أبناء تلك المدن تجمعوا اليوم، الجمعة ٢٨ من نيسان، عقب الصلاة، تنديدًا بالانتهاكات التي يتعرض لها السوريون في لبنان، وعمليات الترحيل القسري التي يواجهونها.

ورفع المتظاهرون لافتات نددت بعمليات الترحيل القسرية للهاربين من النظام السوري باتجاه لبنان، وتسليمهم لأجهزة النظام الأمنية، معتبرين أن هذه الممارسات تظهر حجم سيطرته على لبنان.

وطالب مشاركون في الاحتجاجات بـ"الحرية لجميع السوريين حول العالم"، نظرًا للظروف التي يعانون منها في جزء من بلدان اللجوء.

المظاهرات الداعمة للاجئين السوريين في لبنان شمالي حلب وادلب تزامنت مع أخرى في منطقة طرابلس في لبنان، إذ خرج لبنانيون مؤيدون لحقوق اللاجئين، منددين بعمليات الترحيل القسري بحقهم نحو مناطق نفوذ النظام السوري.

وانتشرت في شوارع بعض المناطق اللبنانية لافتات حملت عبارات داعمة للسوريين، وأخرى تقدم اعتذارًا عما يتعرض له اللاجئون، بحسب صور نشرها ناشطون ومواقع إخبارية عديدة.

ويعاني اللاجئون السوريون من أوضاع سيئة في لبنان خصوصًا مع تزايد وتيرة الخطاب العنصري ضدهم، وتصاعد عمليات الترحيل القسري ضدهم خلال الأسابيع الماضية بحسب تقارير حقوقية.

وكانت منظمة "العفو الدولية" طالبت السلطات اللبنانية بإيقاف عمليات الترحيل "غير القانونية" القسرية" للاجئين السوريين من أراضيها إلى سوريا، بشكل فوري.

بعد ترحيلهم قسرياً من لبنان.. أمن النظام يعتقل مجموعة من الشبان في السويداء

كشفت مصادر إعلام محلية في السويداء، عن تسليم السلطات اللبنانية شابين من أهالي المحافظة، لقوى الأمن السورية التي اعتقلتهما، عند نقطة المصنع الحدودية، الاسبوع الماضي، في ظل تقارير تفيد بترحيل مئات العائلات السورية قسراً إلى سوريا.

وأوضحت المصادر، أن الشابين هما "نادر نادر (٣١ عاماً وإيهاب نادر ٣٥ عاماً)، من أبناء بلدة الغارية في ريف السويداء الجنوبي، كانا يقيمان منذ عدّة سنوات، في منطقة قرنايل اللبنانية بقصد العمل، أحدهما حداد، والآخر عامل بناء. ولا يحمل الشابين أوراق إقامة قانونية في لبنان، بسبب الإجراءات المعقدة للحصول على الإقامة.

وذكرت أنه في الاسبوع الماضي، داهمت قوّة من مخابرات الجيش اللبناني، مكان إقامة الشابين في قرنايل، واعتقلتهما رفقة مجموعة سوريين في نفس المنطقة، كان بينهم شابين آخرين من أهالي محافظة السويداء. وبحسب مصدر من آل نادر، احتجزت السلطات اللبنانية مجموعة السوريين لعدّة ساعات، قبل أن تنقلهم إلى نقطة المصنع، وتتركهم على مسافة قريبة من المعبر السوري.

وبين موقع "السويداء ٢٤"، أن دورية من الأجهزة الأمنية السورية، اعتقلت أفراد المجموعة، بعد دقائق من ترك السلطات اللبنانية لهم. وأكد أن الدورية السورية نقلتهم إلى أحد مراكز الاحتجاز في العاصمة دمشق.

وأشار إلى أن (إيهاب نادر، ونادر نادر)، مطلوبين للخدمة الاحتياطية، وهذا السبب الذي تبرر فيه الأجهزة الأمنية اعتقالهما حتى اليوم، مضيفاً أن الشابين الآخرين من السويداء تم إطلاق سراحهما، وقالت إن وساطات تدخلت للتفاوض مع السلطات السورية وإطلاق سراح الشابين، وسط تحذير أقاربهما من تصعيد محتمل في حال لم يُطلق سراحهما.

وكان كشفت وكالة "فرانس برس" نقلا عن مسؤولين أمنيين، عن قيام السلطات اللبنانية، بترحيل حوالى ٥٠ سورياً في غضون أسبوعين تقريباً إلى سوريا، لافتين إلى أن "مديرية المخابرات في الجيش تقوم بتسليم الموقوفين المخالفين إلى فوج الحدود البرية الذي يتولى وضعهم خارج الحدود اللبنانية".

ونقلت الوكالة عن مسؤول عسكري رفض كشف هويته، قوله إنه "تم ترحيل أكثر من ٥٠ سوريا من قبل الجيش في حوالى أسبوعين"، وأكد مصدر أمني هذه المعلومات، وذكر المسؤول العسكري تعليقا على هذه الخطوة أن "مراكز التوقيف امتلأت"، ورفضت الأجهزة الأمنية الأخرى استلام الموقوفين السوريين.

وأوضح المسؤولان الأمني والعسكري أن السلطات اللبنانية لم تنسق جهودها مع النظام السوري. وأشارا إلى أن عددا من اللاجئين الذين تم ترحيلهم عادوا إلى لبنان بمساعدة مهربين مقابل ١٠٠ دولار عن كل شخص.

وقال مصدر إنساني لوكالة "فرانس برس"، إنه لاحظ زيادة في عدد المداهمات التي تشنهما أجهزة الاستخبارات التابعة للجيش والتي تستهدف مواطنين سوريين في بيروت ومنطقة جبل لبنان منذ بداية أبريل.

وقال المصدر، "في العام ٢٠٢٣، شنت خمس مداهمات على الأقل". وأوضح أنه تم توقيف حوالى ٤٥٠ سوريا، وتأكد ترحيل ٦٦ سوريا على الأقل، ولفتت الوكالة الفرنسية إلى أن هذه الأحداث تأتي وسط "تصاعد المشاعر المعادية للسوريين والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية، والتي تعد الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث"، وفقا للبنك الدولي.

في السياق، استنكر الحزب "التقدمي الاشتراكي" في لبنان، الذي يتزعمه حاليا وليد جنبلاط، عمليات الترحيل القسرية التي تطال اللاجئين السوريين بشكل عشوائي إلى بلادهم، وطالب سلطات بلاده بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، في ظل حملة عنصرية تلاحق اللاجئين من قبل أزلام نظام الأسد والموالين له في لبنان.

وجدّد الحزب التقدمي الإشتراكي، استنكاره التام لعمليات ترحيل عدد من النازحين السوريين بشكل قسري وعشوائي إلى بلادهم، وطالب الحزب المؤسسات والأجهزة العسكرية والأمنية، وكذلك الحكومة، بالالتزام التام بموجبات مبادئ حقوق الإنسان التي يكرسها الدستور اللبناني والقوانين الدولية.

وأكد البيان، أن أي خطوة باتجاه إعادة النازحين إلى سوريا لا يمكن أن تتم إلا ضمن شروط العودة الطوعية والآمنة، بانتظار الحل السياسي الشامل الذي يجب أن يشمل ملف اللاجئين بشكل واضح.

وأعلن الائتلاف الوطني السوري إدانته للانتهاكات المتواصلة من قبل الحكومة اللبنانية بحق اللاجئين السوريين، وأشار إلى تكرار حوادث الاعتقال والترحيل التعسفي إلى مناطق سيطرة نظام الأسد دون أي التزام بحقوق اللاجئين المنصوص والمتعارف عليها دولياً، ودون أي مبالاة بالخطر المحدق الذي يلحق بهم فور عودتهم.

وكان أدان "مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)"، بشدة عمليات الترحيل القسري الجماعية الأخيرة للاجئين السوريين من قبل السلطات اللبنانية، لافتاً إلى تنفيذ هذه العمليات بشكل تعسفي، منتهكة الوضع القانوني والسياسي للاجئين في سوريا وتجاهل صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

"نقابة المحامين الأحرار" تُدين ترحيل السلطات اللبنانية للاجئين السوريين

أدانت "نقابة المحامين الأحرار في سورية"، الانتهاكات التي لاتزال تُرتَكب بحق اللاجئين السوريين في لبنان عبر ترحليهم قسرياً إلى مناطق سلطة الأسد، حيث شهدت الفترة الأخيرة ترحيل عدد كبير من اللاجئين الذين تم اعتقال بعضهم فور دخولهم سورية.

وأوضحت النقابة، أن السلطات اللبنانية المرتهنة لميليشيا "حزب اللّه" دأبت على انتهاك المواثيق الدولية لحقوق اللاجئين السوريين وخاصة اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بأوضاع اللاجئين التي تمنع أي دولة موقعة عليها من طرد أو إعادة أي لاجئ بالقوة أو بأي طريقة كانت إلى حدود أراض ٍ قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر لأسباب عرقية أو دينية أو قومية، أو بسبب رأي سياسي أو انتماء لعضوية مجموعة اجتماعية معينة.

ولفتت النقابة إلى مطالبة بعض المسؤولين اللبنانين بتسليم سجناء سجن رومية إلى سلطات الأسد، مما يشكل خرقاً للقانون الدولي الإنساني ولكافة المواثيق والعهود الدولية ويشكل خطراً حقيقياً على حريتهم وحياتهم، كون أغلبهم معارض لسلطات الأسد ومُلاحَق أمنياً من قبل مخابراته.

وأدانت النقابة، أي عملية ترحيل قسري لأي لاجئ سوري، حيث أن ذلك يشكل خطراً عليه وعلى عائلته ويعرض حياتهم وحريتهم للخطر الحقيقي، وطالبت المنظمات الدولية المعنية والأمم المتحدة بأن تأخذ دورها في الضغط على دول اللجوء، لمنع ترحيل أي لاجئ سوري أو تسليم أي مطلوب أمني لسلطات نظام أسد.

وكانت قالت "هيئة علماء المسلمين في لبنان"، إن قضية اللاجئين والنازحين مسؤولية إسلامية عربية أُمَميّة، مؤكدة أن ترحيل أو تسليم النازح المعارض للنظام المجرم، كبيرة من كبائر الذنوب وجريمة أخلاقية وقانونية ترقى إلى درجة القتل العمد والجرائم ضد الإنسانية.

ولفتت الهيئة في بيان لها إلى أن "لبنان الشعبي والرسمي والدول العربية والإسلامية والعالم احتضنوا اللاجئين والنازحين مشكورين، برغم الأخطاء والتقصير"، موضحة أن الطاغية الذي قتّل ونكّل وشرّد ودمّر ينبغي أن لا يُفلت من العقاب، وبالتأكيد ينبغي أن لا يُكافأ بتطبيع العلاقات معه.

وأكدت الهيئة على كرامة وسلامة الإخوة النازحين وضرورة القيام بحقوقهم وتهدئة هواجسهم حتى العودة الطوعية الآمنة بضمانات دولية، وأعظم الضمانات رحيل الطاغية وزبانيته وفُلوله، وخروج الميليشيات الطائفية والجيوش الأجنبية وخاصة المقاتلين اللبنانيين على الأراضي السورية

وأعلنت الهيئة، انحيازها الكامل للشعب السوري الشقيق ودعمنا لثورته المجيدة، ورفض الخطاب العُنصري وخطاب الكَراهية والخطاب الفتنوي بين المواطنين والنازحين، ورفض التحريض والتحريش بين النازحين والدولة.

وأوضحت أن "الإخوة النازحون "ليسوا سواء" فالأصل أنهم إخوة في الدين أو العروبة أو الإنسانية، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ومنهم دون ذلك من الموالين للنظام الظالم قاتله اللّه، ومنهم أكابر المجرمين من أصحاب السوابق وأعضاء "الجريمة المنظمة" الذين يَسفِكون ويهتكون ويعتدون ويُفسدون فهؤلاء لا أهلا بهم ولا سهلا".

وفي تطور خطير على حياة المئات من المعتقلين السوريين في السجون اللبنانية، تبحث حكومة تصريف الأعمال في لبنان، إمكانية تسليم الموقوفين والمحكومين لديها لنظام الأسد بشكل فوري، بزعم مراعاة القوانين والاتفاقيات ذات الصلة وبعد التنسيق بهذا الخصوص.

وترأس "نجيب ميقاتي" رئيس الحكومة، اجتماعا وزاريا للبحث بالتطورات الميدانية في ما يخص النازحين السوريين، وخرج بجملة من التوصيات، منها الطلب من الدول الأجنبية المشاركة في تحمل أعباء النزوح السوري خاصة مع تزايد أعداد النازحين في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية

وقال وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار، إن اللجنة طلبت من المفوضية العليا لشؤون النازحين، وضمن مهلة أقصاها أسبوع من تاريخه، "تزويد وزارة الداخلية والبلديات بالداتا الخاصة بالنازحين السوريين على أنواعها، على أن تسقط صفة النازح عن كل شخص يغادر الأراضي اللبنانية".

وطالبت الحكومة من الأجهزة الأمنية التشدد في ملاحقة المخالفين ومنع دخول السوريين بالطرق غير الشرعية، كما طلب من وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية إجراء المقتضى القانوني لناحية تسجيل ولادات السوريين على الأراضي اللبنانية بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون النازحين، ومن وزارة العمل، وبالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام، التشدد في مراقبة العمالة ضمن القطاعات المسموح بها.

وكانت طالبت "منظمة العفو الدولية" في بيان لها، السلطات اللبنانية بأن تكف فورا عن ترحيل اللاجئين السوريين، معبرة عن مخاوف من تعرض اللاجئين المرحلين قسرياً إلى سوريا "لخطر التعذيب أو الاضطهاد لدى عودتهم".

وكشفت وكالة "فرانس برس" نقلا عن مسؤولين أمنيين، عن قيام السلطات اللبنانية، بترحيل حوالى ٥٠ سورياً في غضون أسبوعين تقريباً إلى سوريا، لافتين إلى أن "مديرية المخابرات في الجيش تقوم بتسليم الموقوفين المخالفين إلى فوج الحدود البرية الذي يتولى وضعهم خارج الحدود اللبنانية".

إدارة الشؤون السياسية بإدلب تعلن استعدادها لاستقبال اللاجئين السوريين في لبنان

أعلنت إدارة الشؤون السياسية بإدلب والتابعة لهيئة تحرير الشام، عن استعدادها الكامل لاستقبال اللاجئين السوريين في لبنان في مناطق الشمال السوري المحرر.

وقالت الإدارة في بيان لها أمس الجمعة، إنه نتيجة العنف الذي شنه نظام الأسد المجرم ضد شعبه، لجأ ما يقارب مليوني لاجئ من الشعب السوري إلى لبنان هربا من مصير الاعتقال أو القتل، وكذلك الشعب كان قد عانى من ممارسات نظام الأسد وجرائمه قبيل انسحابه عام ٢٠٠٥ من لبنان.

وأضافت، اليوم يتعرض اللاجئون السوريون في لبنان لعنف لفظي وجسدي ممنهج، وقرارات حكومية بترحيل قسري دون مراعاة لما قد يتعرض له اللاجئون على يد نظام الأسد المجرم حين إعادتهم، وطالبت السلطات اللبنانية بتحكيم لغة العقل والقيام بمسؤولياتهم تجاه اللاجئين المدنيين، وفقا للقوانين والأعراف الدولية التي توجب حمايتهم.

وأكدت الإدارة رفضها الترحيل القسري للاجئين السوريين إلى مناطق سيطرة النظام السوري غير الآمنة، وحذرت من تداعيات هذه الخطوة على سلامة المرحلين وما قد يتعرضون له من عمليات انتقامية بحقهم من قبل النظام.

ودعا البيان الشعب اللبناني الشريف إلى وقفة إنسانية أخلاقية ترفض هذه الممارسات وتساند المظلومين وأحرار الشعب السوري لأجل نيل حريتهم وكرامتهم.

وعبرت الإدارة عن شكرها لمواقف المنظمات الحقوقية وأشادت بتصريحات منظمة العفو الدولية الرافضة لما يتعرض له اللاجئون والمحذرة لعواقب تسليمهم لنظام الأسد ومواجهتهم لمصير مجهول، وحملت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في لبنان المسؤولية كاملة.

وأطلق ناشطون حملة إعلامية تحت عنوان #أنقذوا_السوريين_في_لبنان، لمناصرة اللاجئين السوريين الذين تجبرهم السلطات اللبنانية بالعودة إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، منتهكة حقوق الإنسان وقوانين الأمم المتحدة.

ويوم أمس، شهدت مدن إدلب واعزاز والباب بريف حلب مظاهرات نظمها ناشطون دعما للاجئين السوريين في لبنان واحتجاجا على ترحيلهم، وسط تزايد الانتهاكات التي يواجهها السوريين على الأراضي اللبنانية.

وأكد المتظاهرون رفضهم تسليم اللاجئين السوريين في لبنان لنظام الأسد، وطالبوا بحمايتهم وإيقاف عمليات تهجيرهم لمناطق سيطرة نظام الأسد.

ورفع المتظاهرون لافتات تندد بعمليات الترحيل القسرية للهاربين من النظام السوري باتجاه لبنان، وتسليمهم لأجهزة النظام الأمنية، معتبرين أن هذه الممارسات تظهر مدى سيطرة نظام الأسد على القرار في لبنان.

كما شهدت مدينة طرابلس اللبنانية، احتجاجات شعبية رفضا لترحيل اللاجئين السوريين إلى مناطق سيطرة النظام.

تركيا تُطالب بفتح معبرين اضافيين على الحدود الشمالية لسوريا

قال المبعوث التركي الدائم لدى الأمم المتحدة سادات أونال، إن المساعدات الأممية العابرة للحدود إلى سوريا "شريان حياة" لملايين السوريين، مضيفا أنه سيكون من المفيد فتح معبرين إضافيين من تركيا باتجاه سوريا في هذا الإطار.

ودعا المبعوث التركي، أمس الخميس ٢٧ نيسان، المجتمع الدولي إلى استخدام هذه المعابر الحدودية بشكل أفضل وزيادة المساعدات الإنسانية للسوريين في الداخل السوري.

وقال إن التعاون الإنساني لتجاوز تبعات زلزال تركيا وسوريا يمكن أن يشكل بصيص أمل لحل الأزمة السورية.

وأعرب "أونال" عن أمله في أن يفتح التعاون الإنساني نافذة فرص تتبناها كافة الأطراف، بحسب "وكالة الأناضول".

وأفاد أن الزلزال الذي ضرب المنطقة في ٦ شباط الماضي، أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا بشكل أكبر، قائلا: "أظهرت هذه الكارثة مرة أخرى ضرورة حل الأزمة السورية بكافة أبعادها على وجه السرعة".

وشدد أن تركيا أكدت منذ البداية على إمكانية إيجاد حل دائم في سوريا من خلال المسار السياسي يتم وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، مضيفا: "الانسداد في المسار السياسي يزيد من خطورة الوضع الميداني ويعزز الشعور بالعجز السائد حاليا".

وينص قرار رقم ٢٢٥٤ الذي صوت عليه مجلس الأمن يوم ١٨ كانون الأول ٢٠١٥، على بدء محادثات سلام بسوريا وتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية ووقف أي هجمات ضد المدنيين.

وعن أولويات تركيا في سوريا، قال "أونال" إنها تتلخص تحت بنود: "حل الانسداد السياسي، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على وحدة سوريا السياسية والإقليمية، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة".

وأكد أن الاجتماعات الرباعية بين تركيا وروسيا وإيران والنظام السوري في موسكو تهدف أيضا في تحقيق هذه الأولويات، مشيرا إلى أهمية كل مبادرة طالما أنها تندرج تحت رؤية إيجاد حلول قابلة للتطبيق للمشكلات الحالية من خلال عملية سياسية ذات مصداقية عبر نهج شامل ومتناسق.

هيومن رايتس ووتش: حرس الحدود التركي يقتل ويعذب السوريين الذين يحاولون عبور الحدود

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش، إن حرس الحدود التركي يطلقون النار عشوائيا على المدنيين السوريين على الحدود مع سوريا، ويعذّبون ويستخدمون القوة المفرطة ضد طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يحاولون العبور إلى تركيا.

وأكدت المنظمة في تقرير لها اليوم الخميس، انتهاك حرس الحدود التركية لحقوق الانسان، وأن عمليات القتل التعسفي للسوريين هي الأكثر فظاعة، وهي جزء من نمط وحشي ينتهجه حرس الحدود الأتراك.

وذكرت المنظمة حالات عديدة تعرض لها السوريون على الحدود التركية للقتل والتعذيب الشديد، وأشارت إلى أنها راسلت وزراء العدل والداخلية والدفاع في تركيا في ٢٠ نيسان الحالي للحصول على معلومات بخصوص الحوادث على الحدود مع سوريا.

وطالبت المنظمة من الحكومة التركية فتح تحقيق ومحاسبة حرس الحدود المتورطين في هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية، ووضع حد للإفلات من العقاب عن هذه الانتهاكات القائمة منذ فترة طويلة.

كما طالبتها بإجراء مراجعة شاملة لسياساتها الأمنية على الحدود، وأن تصدر بشكل عاجل تعليمات موحدة لجميع حرس الحدود، تشدد فيها على أن الأسلحة النارية تستخدم فقط عند الضرورة القصوى، وكملاذ أخير للرد على تهديد للحياة، وأنه ينبغي عدم إساءة معاملة أي شخص عبر أو خلال عبوره للحدود.

وقال مدير أوروبا وآسيا الوسطى في هيومن رايتس ووتش "هيو ويليامسون"، إن عناصر الدرك والقوات المسلحة التركية المسؤولون عن مراقبة الحدود يعتدون روتينيا على السوريين ويطلقون النار عشوائيا عليهم على طول الحدود السورية التركية، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والمصابين في السنوات الأخيرة.

وأضاف، أن عمليات القتل التعسفي للسوريين هي الأكثر فظاعة، وهي جزء من نمط وحشي ينتهجه حرس الحدود الأتراك دون أن تتصدى له الحكومة أو تحقق فيه بشكل فعال.

وحصلت هيومن رايتس ووتش على بيانات من منظمة تراقب الأعمال العدائية في سوريا طلبت عدم ذكر اسمها خشية أن يتأثر عملها الإنساني على يد السلطات التركية، والتي وثقت ٢٧٧ حادثة فردية بين تشرين الأول ٢٠١٥ ونيسان ٢٠٢٣.

وسجل المراقبون ما لا يقل عن ٢٣٤ وفاة بينهم ٢٠ طفلا و٢٣١ إصابة بينهم ١٥ طفلا، وقعت الغالبية العظمى منها بينما كان الضحايا يحاولون عبور الحدود، وقتل ٦ أشخاص وأصيب ٦ آخرون لم يكونوا يحاولون عبور الحدود.

وأكدت المنظمة أن استضافة تركيا لحوالي ٣,٥ مليون سوري، لا يعفيها من التزاماتها باحترام حقوق الساعين إلى الحماية على حدودها.

وأشارت إلى أنه يحق لتركيا تأمين حدودها مع سوريا، إلا أنه يتعين عليها فعل ذلك بما يتماشى مع القانون الدولي، والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الحق في الحياة والحرمة الجسدية، والحظر المطلق للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

كما أن تركيا ملزمة أيضا باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة طالبي اللجوء إلى مكان يواجهون فيه خطر الاضطهاد أو التعذيب أو حيث تكون حياتهم وحريتهم مهددة، وحظر رفض استقبالهم على الحدود دون النظر في مطالبهم.

وأوضحت أنه ينبغي للحكومات المانحة في أوروبا وخارجها التي تقدم دعما ماليا كبيرا للحكومة التركية لمساعدة اللاجئين السوريين، المطالبة بتحقيق شامل وفعال في مزاعم الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية وتعذيب طالبي اللجوء والمهاجرين على الحدود التركية.

وزير الخارجية التركي: الصناعيون الأتراك طالبوا الحكومة بعدم ترحيل اللاجئين السوريين

كشف وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن الصناعيين الأتراك طلبوا من الحكومة عدم ترحيل اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

وقال جاويش أوغلو خلال مقابلة تلفزيونية يوم الثلاثاء، إنه خلال زيارته إلى المنطقة الصناعية في أنقرة طلب منه الصناعيون عدم إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم لأنهم بحاجة إليهم.

وفي ٦ أيار من العام الماضي، قال وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، إن الصناعيين الأتراك يخشون ترحيل اللاجئين السوريين لدورهم البارز في سوق العمل.

وأشار صويلو في مقابلة مع تلفزيون "TGRT" التركي، إلى أن أصحاب الأعمال في تركيا يقومون بتشغيل السوريين في معاملهم ويقومون باستغلالهم، ولا يؤمنون عليهم بالتأمين الصحي، ومن ثم ينتقدون وجود السوريين في تركيا، وأضاف "سيعود مليون سوري، هل تعلم من سيعارض ذلك؟ أصحاب الأعمال هؤلاء".

ونشرت صحيفة "Türkiye Gazetesi" التركية، مقالا في ٢١ أيلول الماضي، أشارت فيه إلى "حالة الذعر" التي أصابت أصحاب الأعمال وورشات الخياطة في تركيا، وذلك مع انتشار أخبار عن بدء عودة السوريين إلى بلادهم.

وأدت عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا ورحيلهم من تركيا إلى أوروبا ودول أخرى مثل (مصر والإمارات وكردستان العراق) إلى نقص في الأيدي العاملة لدى العديد من القطاعات، وعلى رأسها قطاع النسيج، حسبما نقلت الصحيفة عن أصحاب العمل الذين قالوا بأن العمال الأتراك لا يقبلون بالرواتب التي كان يتقاضاها العمال السوريون، وباتوا يفضلون المهن الأسهل.

وأوضحت الصحيفة أن مشكلة العمالة ازدادت في تركيا في الآونة الأخيرة، حيث لا يمكن العثور على موظفين مؤهلين ومدربين في القطاعات التي تتطلب عمالة كثيفة.

ويعيش في تركيا ما يقارب ٣,٧ ملايين لاجئ سوري يعمل معظمهم في أعمال شاقة ولساعات طويلة، في ظل ظروف عمل غير إنسانية في سبيل تأمين إقامتهم في الأراضي التركية، وسط تنامي الاستياء العام تجاههم من قبل المواطنين الأتراك.

منظمة حقوقية: ٤٠ لاجئاً فلسطينياً ما زالوا معتقلين شمالي سوريا

أفادت "مجموعة العمل لأجل فلسطينيي سوريا" بأن "الجيش الوطني السوري" يواصل اعتقاله ٤٠ لاجئاً فلسطينياً شمالي سوريا، مشيرة إلى أن إجراءات الاعتقال تختلف فيما بين المناطق التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" ومناطق "الجيش الوطني".

وفي تقرير لها، قالت المجموعة إنه "تم احتجاز جميع المعتقلين في أثناء محاولتهم العبور إلى تركيا مروراً بمناطق سيطرة الجيش الوطني"، مضيفة أن "التهم تتراوح بين الانضمام لجيش التحرير الفلسطيني التابع للنظام السوري أو جهات تعمل ضد الثورة حسب الجيش الوطني، رغم انشقاق غالبية العناصر أو خدمتهم بعيداً عن المناطق الساخنة ومناطق الاشتباك، باستثناء عدد قليل منهم".

وأوضح البيان أنه "يتم عرض المحتجزين على المحاكم في تلك المناطق لتتخذ بدورها الإجراءات المناسبة، وتتراوح الأحكام بين سنة وخمس سنوات حسب جهة الدفاع، خاصة أن المحاكم طالبت في أكثر من حالة بتعيين محام يتوكل بالدفاع عن المُحتجز، حيث استطاع البعض الخروج، في حين بقي العدد الأكبر في السجن لعدم امتلاكهم القدرة المادية على تعيين محام، أو لإدانتهم بقضية التعاون مع جهات تعمل ضد المعارضة السورية، حسب الجيش الوطني".

"هيئة تحرير الشام" أقل تشدداً

وذكر تقرير مجموعة العمل أن "الإجراءات تختلف مع العابرين من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، حيث تبدو الإجراءات أقل تشدداً من تلك التي يمارسها الجيش الوطني، بحيث يقوم المهرب بإحضار أي شخص يدخل من مناطق النظام السوري إلى مكان يدعى الـ ١٠٦، وهو نقطة أمنية تابعة للهيئة دون تعريضه لأي إساءة".

وأضاف أن بعد ذلك "يقوم موظف أمني باستقبال الأشخاص والتحقيق معهم واستجوابهم، فيضطر بعضهم لدفع مبالغ مالية كغرامة، تتراوح بين ١٠٠ و١٠٠٠ دولار للمتخلف عن الخدمة العسكرية أو المنشق أو المسرّح من الخدمة، ويتم تسليمه وصلا بالمبلغ يسمح له بالخروج باتجاه تركيا، ويجدد كل ثلاثة أيام في حال طالت مدة مكوثه في مناطق سيطرة الهيئة".

اتهامات زائفة

ونقلت المجموعة عن شهود عيان قولهم بأن "الإجراءات التي تتبعها المعارضة السورية تعتبر أقل تشدداً من تلك التي تتخذها قوات النظام السوري ضمن مناطق سيطرتها في حال إلقاء القبض على أي شخص يتعامل مع المعارضة السورية".

ووفق مجموعة العمل، اتهم ناشطون أطرافاً في المعارضة السورية بتوجيه اتهامات زائفة لأي شخص فلسطيني يعبر المناطق التي تسيطر عليها، ومن أبرز تلك التهم "العمل مع الجبهة الشعبية القيادة العامة أو مع لواء القدس".

وطالب أهالي الفلسطينيين السوريين المحتجزين لدى فصائل المعارضة السورية بـ "الكشف عن مصير أبنائهم، وإجراء محاكمات عادلة لهم، وتركهم يتابعون طريقهم باتجاه الأراضي التركية".

لاجئو فلسطين شمالي سوريا

وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن نحو ١٤٨٨ عائلة فلسطينية تقيم في منطقة إدلب وريفها، ومناطق عمليتي "غصن الزيتون (عفرين)، ودرع الفرات" في ريف حلب، هُجّر معظم تلك العائلات من مخيمي اليرموك وخان الشيح ومناطق جنوبي دمشق والغوطة وحلب.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون شمالي سوريا، كغيرهم من العائلات المهجرة في الشمال السوري، أوضاعاً إنسانية ومعيشية صعبة، في حين لا تقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأممية "الأونروا" أي مساعدات للعائلات الفلسطينية خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

أسعار اللحوم تستمر بالارتفاع في شمال غرب سوريا

ارتفعت أسعار اللحوم بكافة أنواعها في مناطق شمال سوريا، مؤخراً، نتيجة أسباب عديدة، في مقدمتها غياب الرقابة وارتفاع أسعار الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى تراجع حركة البيع، في الوقت الذي يعاني فيه سكان المنطقة من ضعف المدخول اليومي.

وسجلت أسعار "الفروج" في مقدمتها ارتفاعات غير مسبوقة في أسواق الشمال السوري، بالتزامن مع انخفاض ملحوظ على سعر المادة في المداجن.

وبحسب المصادر، فقد ارتفع أسعار الفروج (الكامل والمقطّع)، ليتراوح كيلو الفخذ الواحد "٤٢-٤٤" ليرة تركية، في حين سجل كيلو الصدر "٥٥-٦٠" ليرة تركية، أمّا السودة وصل سعرها لـ"٤٥" ليرة تركية للكيلو الواحد.

ووفق نشرات أسعار الفروج الصادرة من المداجن فإن سعر طن الفروج من المدجنة انخفض إلى ١٦٠٠$ بعد أن وصل لـ١٨٠٠$، ممّا خول التجار رفع الأسعار إلى مستويات قياسية جعلت من مادة الفروج حلمٌ للكثير.

يقول أحد المدنيين القاطنين في مخيمات شمال ادلب، نضطر كل شهر لشراء كيلو من رقاب الفروج بهدف طبخها للأطفال إذ لم نعد نستطيع شراء "الفخذ أو الصدر" لأننا بحاجة إلى قرابة ٢ كيلو على أقل تقدير والتي يصل سعرها إلى حوالي ١٠٠ ليرة تركية، ما يعني أجر ٣ أيام عمل في عمل المياومة بالحقول الزراعية.

ويؤكد على أن الرقابة على الأسعار غائبة عن الأسواق، وهو ما يجعلنا نواجه طمع التجار وغلاء الأسعار.

وتعليقاً على الأمر، يرى أحد باعة الفروج في مدينة سلقين، أن أسعار الفروج ترتفع في الصيف في محلات البيع، نظراً لاضطرار أصحاب المحلات تشغيل البرادات على مدار ٢٤ ساعة؛ واليوم يصل سعر كيلو الكهرباء التجارية إلى ٤,٥ ليرة تركية، إضافة لأسعار إيجار المحلات المرتفع في المدن الرئيسية شمال غرب سوريا، وهذا كله يلقي بظله على كاهل المستهلك حتى يحقق صاحب المحل الربح.

ولم تنفرد مادة الفروج بارتفاع أسعارها في الأسواق بل رافق ذلك ارتفاع لحم الغنم والعجل، ليسجل سعر كيلو لحم الغنم في محلات القصابين "١٩٥ ليرة تركية" فيما وصل سعر كيلو لحم العجل إلى "١٦٠ ليرة" في حين لازال السمك يحافظ على ارتفاع سعره منذ أكثر من عام والذي سجل ٥ دولارات لسمك الكرب الأكثر رغبةً وانتشاراً بالأسواق.

وتسبب الارتفاع المتواصل للأسعار للحوم الحمراء والبيضاء شمال سوريا، بحرمان الكثير من العوائل من شرائها، نظرا لتراوح يوميات عمال المياومة ما بين ٣٠ و٥٠ ليرة تركية، لذلك يكون من الصعب عليهم شراء اللحوم.

سمير جعجع: بشار الأسد جثة هامدة ولن يحضر القمة العربية القادمة

قال زعيم حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع، عن رئيس النظام السوري بشار الأسد بأنه مجرد "جثة" على رأس النظام في سوريا، مشيراً إلى أنه لن يحضر القمة العربية المقبلة.

وأكد "جعجع" في لقاء عبر برنامج "وهلق شو" على قناة "الجديد" اللبنانية مساء أمس الأحد ٢٣ نيسان، أن موقفه تجاه رئيس النظام السوري لم يتغيّر، وبأن الدول العربية التي تسعى إلى "الانفتاح" والتطبيع معه لن تستفيد شيئاً.

وقال: "ما زلت عند رأيي بأن بشار الأسد جثة سياسية لا قيامة لها. ودول الخليج تجرّب حالياً إمكانية الاستفادة من هذه الجثة نظراً لعدم وجود طريق آخر".

وأشار "لن يحضر إلى القمة العربية بل سيحضر وزير خارجيته بصفته مراقباً. وكل ما يحصل تجاهه هو جهد ضائع"، مضيفا "أتمنى أصلاً لو تُطبّق شروط عودة سوريا إلى الجامعة العربية".

وكانت كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، قبل أيام، إن "المساعي السعودية لإعادة النظام إلى جامعة الدول العربية "تواجه مقاومة".

وأضافت أنه من غير المرجح أن تجبر الرياض وأبو ظبي الآخرين، على تسريع خطوات التطبيع مع النظام السوري.

وأشارت أن كل من المغرب والكويت وقطر واليمن تمتلك موقفا رافضا، من إعادة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية.

مظاهرات في الشمال السوري رفضاً للتطبيع

خرجت مظاهرات حاشدة في عدة مناطق في الشمال السوري، اليوم الأحد ٢٣ نيسان، رفضا للتطبيع مع نظام الأسد تحت شعار "لا للتطبيع مع الأسد المجرم".

ففي إدلب تجمع المئات في ساحة السبع بحرات وسط المدينة، للتأكيد على استمرار الثورة ورفضا للمصالحة من نظام الأسد، كما طالبت بمحاسبته على جرائمه التي ارتكبها بحق الشعب السوري. كما شهدت مدن وبلدات أعزاز والباب والراعي ومارع وعفرين وجرابلس وأخترين بريف حلب، مظاهرات تندد بالتطبيع مع نظام الأسد وترفض المصالحة. وفي السياق، خرج أهالي مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي بمظاهرة حاشد ترفض المصالحة.

وفي أوروبا، خرجت مظاهرات في عدة دول أوروبية في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والدانمارك والنمسا وهولندا وبريطانيا، والدانمارك، بالإضافة لتركيا، تدعو لرفض التطبيع العربي مع نظام الأسد وإعادة تعويمه، كما طالبت بمحاسبته. وعبر المتظاهرون عن رفضهم واستنكارهم لتطبيع علاقات بعض الدول العربية مع نظام الأسد الذي قتل واعتقل وشرد الملايين من السوريين، ودمر مدن بأكملها.

ودعا ناشطون سوريون للخروج بمظاهرات اليوم الأحد، وحملت الدعوة مطالب برفض التطبيع مع نظام الأسد ومحاسبته ومحاكمته، وإجباره على إطلاق سراح المعتقلين من سجونه فورا دون قيد أو شرط.

مجموعة من أحرار الشام تخطف شابا من مهجري حمص في مدينة الباب

قامت مجموعة مسلحة تابعة لحركة أحرار الشام "أحرار عولان" باختطاف شاب من مهجري حمص في مدينة الباب بريف حلب الشرقي والاعتداء على شاب كان برفقته، بطلب من قيادي في هيئة تحرير الشام.

وذكرت مصادر محلية، أن مجموعة من أحرار الشام – أحرار عولان، قامت يوم الخميس باختطاف الشاب "علاء حورية" من مهجري حمص، بسبب خلاف مع أهل زوجته بعد قدومه من تركيا قبل أيام.

كما اعتدت المجموعة بالضرب المبرح على شاب آخر كان برفقته، ما تسبب بكسر في قدمه، وتحطيم السيارة التي كانا بداخلها.

وقال الناشط "جلال التلاوي" في تسجيل مصور أمس الجمعة، إن عملية الخطف نفذتها مجموعة من أحرار عولان بواسطة سيارتين تقل عددا من المسلحين الملثمين، وتم التعرف على أحد الخاطفين وهو عنصر في أمنية عولان يدعى "عماد النعساني".

وأضاف، أن عددا من وجهاء حمص وقادة عسكريون تواصلوا مع أمنية عولان وتلقوا وعودا بإطلاق سراحه قبل صلاة العيد، إلا أن أمنية عولان عادت وأنكرت وجود الشاب في سجونها.

وأشار "التلاوي" إلى أن شقيق زوجة المخطوف هو قيادي في "العصائب الحمراء" التابعة لهيئة تحرير الشام، وهو من أمر بعملية الخطف، وطلب من أمنية عولان إرساله إلى إدلب، تحت ذريعة "تربيته وليقوم بفركة إذن له".

يذكر أن انتهاكات فصائل الجيش الوطني المدعوم من تركيا في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام تزايدت في الفترة الأخيرة، وانتقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وقت سابق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق المدنيين في هذه المناطق.

وأدانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ممارسات الخطف والتعذيب التي يقوم بها عناصر مسلحون تابعون للجيش الوطني، والتي ازدادت بشكل كبير منذ بداية العام الجاري، وبشكل خاص في ريف محافظة حلب الشمالي والشرقي.

مركز المصالحة الروسي يتهم تحرير الشام بالاستيلاء على المساعدات الأممية

اتهم مركز المصالحة الروسي في سوريا، هيئة تحرير الشام بالاستيلاء على مساعدات إنسانية أرسلتها الأمم المتحدة إلى إدلب شمال غربي سوريا.

وقال نائب رئيس مركز المصالحة الروسي العميد البحري أوليغ غورينوف أمس السبت، إن شحنة المساعدات الإنسانية التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى محافظة إدلب، تم تسليمها إلى منطقة سرمدا وتم توزيعها على المسلحين وعائلاتهم.

وأضاف، أن لجنة حماية المدنيين الروسية، تلقت معلومات من الأهالي في منطقة خفض التصعيد بإدلب تفيد بأن قادة جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية وقيادة ما يسمى بحكومة الإنقاذ السورية، يواصلون استخدام المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الخيرية الدولية إلى المدنيين في مناطقهم لمصالحهم الخاصة.

وفي ٩ كانون الثاني الماضي، وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر.

وتعارض روسيا تفويض الأمم المتحدة الذي يسمح بدخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا من دون موافقة النظام معتبرة أنه انتهاك لسيادة سوريا وهددت عدة مرات بإيقافه، فيما يريد الغرب إبقاء هذا التفويض لأسباب إنسانية.

تحقيق: "الفرقة الرابعة" شريكة بعمليات الاستيلاء على منازل المدنيين

كشف تحقيق لصحيفة "الجارديان" عن وجود علاقات بين "الفرقة الرابعة" وعمليات الاستيلاء على منازل اللاجئين الذين فرّوا من مناطق سيطرة النظام خوفًا من الملاحقات الأمنية.

وأفاد التحقيق الصادر يوم الاثنين الماضي ٢٤ من نيسان، أن استخدام الوثائق المزوّرة واستغلال المحاكم الرسمية من أبرز الطرق المستخدَمة من قبل الشبكات "الفاسدة" التي تستفيد من فوضى الحرب لتجريد اللاجئين من ممتلكاتهم.

ورغم غياب البيانات التي توضح عدد حالات الاستيلاء على الممتلكات في سوريا، قال المحامي عبد الناصر حوشان للصحيفة، إنه وثّق ١٢٥ حالة لمنازل مسروقة في دمشق وحدها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

وأضاف حوشان أن تحقيقاته كشفت عن ٢٠ شبكة "فاسدة" في مدن أخرى خارج دمشق، ويقدّر عدد أعضاء هذه الشبكات بـ٥٠ عضوًا، بينهم محامون وقضاة ومسؤولون عسكريون.

وحمّل حوشان مسؤولية عمليات الاستيلاء على الممتلكات لـ"الفرقة الرابعة" التي لديها شراكة واضحة مع شبكات الاحتيال.

ونقلت الصحيفة عن لاجئ سوري يدعى عبد الله كان ضحية عمليات الاستيلاء على البيوت، أن قريبًا له ادعى "زورًا" أنه اشترى البيت ودفع ثمنه، وكان على استعداد لمراجعة المحاكم الرسمية لإثبات ذلك، بينما اشتكى عبد الله من عجزه عن العودة إلى منزله للمرافعة في قضيته.

وأضاف عبد الله أن سرقة المنزل تعني خسارة كل شيء ورثه من والده الذي توفي في أقبية "المخابرات الجوية" بعد اعتقاله عام ٢٠١٣، لافتًا إلى أن قريبه الذي استولى على منزله له صلات بـ"الفرقة الرابعة".

وتحدثت الصحيفة، بالتعاون مع وكالة الصحافة الاستقصائية السورية لصحافة المساءلة (سراج) ومنظمة "اليوم التالي"، إلى عديد من الضحايا والقانونيين الذين اعتبروا أن عمليات الاستيلاء على الممتلكات أحد أبرز عراقيل عودة اللاجئين إلى بلادهم حتى في حال زوال المخاوف الأمنية.

ولا يختلف ما عاشه عبد الله مع عملية الاحتيال التي تعرض لها "أبو حسن"، اللاجئ السوري المقيم في تركيا، إذ قال إن ضابطًا في "الفرقة الرابعة" استولى على منزله في بلدة جديدة الوادي.

وباعتبار لدى "الفرقة الرابعة" سلطة مطلقة، يمكن للضابط فعل ما يريده، وفق ما قاله "أبو حسن" للصحيفة.

فساد وفوضى

القاضي أنور مجني، الذي يعمل مستشارًا قانونيًا لمنظمة "اليوم التالي"، قال للصحيفة، إن تدمير المباني الرسمية وفقدان سجلات المحاكم وسندات الملكية ساعدا شبكات الاحتيال على زيادة نشاطها.

كما ساعد الاقتصاد المتدهور في سوريا على تسريع السرقات من خلال إغراء المسؤولين ذوي الدخل المنخفض بالرشى، وفق ما قاله مجني.

وتعرّضت "إيمان" (اسم وهمي لأسباب أمنية)، لعملية احتيال بعد أن أجّرت منزلها لموظف حكومي استطاع لاحقًا ادّعاء أنه اشترى المنزل باستخدام توكيل مزوّر معتمد من القنصلية السورية في اسطنبول، بحسب ما قالته للصحيفة محمّلة المسؤولية للقضاء الفاسد والقنصلية السورية.

من جهتها، لم ترد وزارتا العدل والدفاع السوريتان على طلبات التعليق من قبل الصحيفة.

تحقيق "الجارديان" ليس الأول من نوعه الذي يسلّط الضوء على وجود علاقة بين "الفرقة الرابعة" وعمليات الاستيلاء على ممتلكات المدنيين، إذ خلص تقرير سابق أعدته عنب بلدي بعنوان "عمليات استيلاء على أملاك خاصة في درعا تثير مخاوف الأهالي"، إلى أن "الفرقة الرابعة" تلعب دورًا بارزًا بعمليات الاستيلاء على تلك الممتلكات.

وشملت عمليات الاحتيال والاستيلاء على المنازل مختلف مناطق سيطرة النظام السوري، خصوصًا المناطق التي تعرّض أهلها لعمليات تهجير قسري، إذ تركّزت تلك العمليات على الممتلكات العائدة لمعارضين للنظام السوري.

وبحسب "مبادئ بينيرو"، التي تحكم حقوق الملكية للاجئين والنازحين داخليًا، "تحمي المبادئ اللاجئين والنازحين من التمييز، وتشترط ألا تكون التشريعات التي تغطي السكن والأرض واستردادها تمييزية، ليس بحكم الواقع ولا بحكم القانون، وأن تكون شفافة ومتسقة".

الدفاع المدني يستجيب لحوادث المرور والحرائق في شمال غرب سوريا

استجابت فرق الدفاع المدني السوري، أمس الأربعاء ٢٦ نيسان، لحوادث سير وحرائق وقعت واندلعت في مناطق متفرقة من ريفي إدلب وحلب، أصيب على إثرها مدنيون بجروح بليغة.

وقالت مؤسسة الخوذ البيضاء أن رجلين أصيبا بجروح خطرة وفقدا وعيهما إثر حادث سير، وقع مساء أمس بالقرب من بلدة معراة الشلف في ريف إدلب الشمالي، وتم اسعافهما لأقرب نقطة طبية.

وأضافت المؤسسة، أن فرقها استجابت لحادثين مماثلين حيث خرجت سياراتان عن مسارهما، الأول في بلدة إحسم جنوب إدلب، والثاني في بلدة كفرحايا في الريف ذاته.

كما استجابت فرق "الدفاع المدني"، لستة حرائق اندلعت في مدن وبلدات شمال غرب سوريا، وقع اثنان منها في منازل المدنيين، وأربعة في أماكن مختلفة بمستودعات وسيارات ومدرسة في ريف إدلب، وحريق في منطقة حراجية شرق حلب.

ومنذ بداية العام الحالي وحتى ال ٢٣ من الشهر الجاري، استجابت فرق الدفاع المدني السوري بحسب تقرير سابق للمؤسسة ل ٣٤٦ حادث سير في عموم المناطق المحررة شمال غرب سوريا.

وأدت تلك الحوادث لوفاة أربعة رجال وإصابة ٢٧١ مدنياً بينهم ٧٩ طفلاً و٢٨ سيدة، وكانت النسبة الأكبر في شهر كانون الثاني حيث وقع أكثر من ١١١ حادث سير.